من الزوج لانها تزيد على هتك حق الله افساد فراشه بعلها وتعليق نسب من غيره
عليه وفضيحة اهلها واقاربها والجناية على محض حق الزوج وخيانته فيه واستفراشه
حرمته عند الناس وتعييره وامساك البغي وغير ذلك من مفاسد زنا ما كانت البداية
بها وفي الحدادهم واما اللعان فالزوج هو الذي قذفها وعرضها اللعان وهتك عرضها وربما
بالعظيمة وفضحها عند قومها واهلها ولهذا يجب عليه الحد اذا لم يلاعن فكانت البداية
به واللعان اولى من البداية بها **فصل** ومنها وعظ كل من الملاعنين عند ارادته
الشروع واللعان فيوعظ ويذكر ويقال له ان عذاب الدنيا اهون من عذاب الاخرة فاذا
كان عند الخامسة اعيد عليها ما صحت السنة بهذا وهذا **فصل** ومنها الاربعة
من الرجال اقل من خمسين مرات ولا من المراة ولا يقبل منه ابدا اللعنة ما لغضب والابعاد
والسخط ولا منها ابدا الغضب ما اللعنة والابعاد والسخط بل ما تي كل منهما بما قسم الله
له من ذلك شرعا وقدرا وهذا اصح القولين في مذهب احمد ومالك وغيرهما ومنها
انه لا بد ان يزيد على الالفاظ المذكورة والقرائن والسنة شيئا لا يستحب دلك
فلا يحتاج ان يقول اشهد بالله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الذي يعلم
من السر ما يعلم من العلانية ويحود لا يكفيه ان يقول اشهد بالله اني لمن الصادقين
وتقول هي اشهد بالله انه لمن الكاذبين ولا يحتاج ان يقول فيما رميتها به من الزنا ورب
هذا لانه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا ولا يشترط ان يقول اذا دعى الرويه رايتها
تزني والمرود والمكحلة ولا اصل لذلك ولا يشترط ان يقول اشهد بالله ولا بسنه رسوله فان الله تعالى يعلمه ثم
كانا ما شرعه لنا وامرنا به من تكليف زياده عليه قال اصحاب الافصاح وهو سهو من محمد
ابن هبيره وانما صاحه من الفهما من اشترط ان يزاد بعد قوله من الصادقين فيما رميتها
به من الزنا واشترط ونفيها عن نفسها ان يقول فيما رماني به من الزنا قال ولا اراه يحتاج
اليه لان الله تعالى انزل اللعان بنفيه ولم يذكر هذا الا شتراط وظاهر كلام الامام احمد انه
لا يشترط ذكر الزنا واللعان انما يسمى ملعونا لكن كيف تلاعن على ما لا يعلم
كان الله يعلم ان اشهد بالله اني فيما رميتها به لمن الصادقين يوقف عن ذلك
معون اللعنة الله كان من الحاديين والمراة مثل ذلك وهو هذا ان النصارى لا يشترط ان
يقول من الزنا لانه قوله هو ولا يشترط ان يقول اشهد الخامسة فيما رماه به وهو اهون فيما رماني

ميتهاء

به والذين اشترطوا ذلك حجتهم ان الواو ما تنوي ليمين الصادقين في شهادة التوحيد او
غيره من الخبر الصادق ونحن نقول انه لمن الكاذبين في شان اخرى فاذا ذكر ما رميتها به من الزنا
انتفى هذا الاحتمال والاصل عدم ما تنوي فهذا لا ينتفعان بنيتهما فان الظاهر لا ينفعان ما بينه
وبينه عليه خصمه وبينه بما امر الله به اذا كان صحاح فان صحاح فيها بالباطل او الكذب وجبت
عليه اللعنة والغضب نوى ما ذكرتم ولم ينوه فانه لا يعلم ما في علم السر واخفى
مشاهد فصل ومنها ان الحمل سمي باللعانة ولا يحتاج ان يقول وما هذا الحمل
مني ولا يحتاج ان يقول وقد استبرتها هذا قول ابي بكر عبد العزيز من اصحاب احمد
وقول بعض اصحاب مالك واهل الظاهر ومال الشافعي يحتاج الرجل الى ذكر الولد ولا تحتاج
المراة الى ذكره وقال الخرقي وغيره يحتاج الى ذكره وقال القاضي يشترط ان يقول هذا
الولد من زنا ليس هو مني وهو قول الشافعي وقول ابي بكر اصح الاقوال وعليه تدل السنة الثابتة
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه قد روي مالك عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم لاعن بين رجل وامراته
وانتفى من ولده ففرق بينهما والحق الولد بالمراة وفي حديث سهل بن سعد وكانت حاملا
فانكر حملها وقد علم صلى الله عليه وسلم ان الولد للفراش وهذه كانت فراشا له حال كونها
حاملا فالولد له فلا ينتفي عنه الا بنفيه قيل هذا موضع تفصيل لا بد منه وهو ان الحمل اذا
كان سابقا على رميها به وعلمها انها زنت وهو حامل منه فالولد له قطعا ولا ينتفي عنه باللعان
ولا يحتاج ان ينفيه وفي اللعان فانها لما علقت به كانت فراشا وكان الحمل لاحقا به
فان زناها لا يزيل حكم لحوقه به وان لم يعلم حملها حال زناها الذي قذفها فهذا ايضا فيه
فان جاءت به لاقل من ستة اشهر من الزنا الذي رماها به فالولد ولده ولا ينتفي عنه
باللعان وان ولدته لاكثر من ستة اشهر من الزنا الذي رماها به نظر فاما ان يلزم استبراءها ولم يستبرها
او لم يستبرها فان استبراها انتفى الولد عنه بمجرد اللعان سواء نفاه او لم ينفه ولا بد
من ذكره عند من يشترط ذكره وان لم يستبرها فهنا املى ان يلزم الولد منه
وان ملوم من الزنا فان نفاه فالملاعنة فلا الحق به لانه امكن كونه منه ولم ينفه فان
قيل ما قال النبي صلى الله عليه وسلم قد علم بعد اللعان ونفى الولد بانه ان جاءت به اسود
الفراش فهو لزوجها وان جاءت به اشبه الذي رميت فهو له فما قولكم في هذه الواقعة
اذا لاعن امراته وانتفى من ولدها هل الولد يشبهه فلا يحكم به بالشبه